

اقتل زيد اقتل زيد فانه يستحيل عقلا ان هاق الروح الواحد من بين ولا يخفى  
 ان حكم العقل بالاستحالة في ذلك على حكمة المادة ولا نجد العقل لا يحل  
 ان يمكن بالنظر في القدرة الالهية ان ترد الروح بعد موتها ثم يقبل من اخرى  
 لكن المادة لم تجر بذلك **فوق** فلو خلق عبدك اعتق عبدك اذ يستحيل غير ذلك  
 العتق الصحيح في ان واحد كما يبي الاله المنال اما في ابن فيمكن كالمعتاد  
 كافر رقيقا كافر اثم التحديد الحريد واسترق فان يمكن اعتاقه من اخرى  
**فوق** ونحو اي كفاية ان لا وضوح في التعريف ان يقال بغير نحو كفاية  
 التي زيادتها ليست ضرورية لوضوح ان ليس المراد كفاية خصوصها اذ لا وجه للموضوعية  
 فتبين ان غير كفاية ما يشترك في ذلك كدع **فوق** ويحد ايضا بالقول الخزان التي النفس  
 كالمرة لقسمة كما يصف بالاقضية بصف بالقول وتبين عن اللفظ من زيادة اللفظ لان  
 اسناد الاقضية الجاز من اسناد الفعل او معناه الى المصدر **فوق** ولا يعتبر في صهي النهي  
 طلقا اي نفسيا كان او لفظيا **فوق** وقضية الدوام وذلك لان المقصود من النهي هو الاستتال والاقضية  
 لا يتحقق بدون الدوام فانك اذا قلت متلا لا ضرب فقد نعت الخاطب من ادخال ما هيته  
 الضرب في الوجود ولا يتحقق استتال ذلك بالامتناع من كل فرد من افراد الضرب في جميع  
 ازمان الخاطب وهو المراد بالدوام وانما قال هنا وقضية الدوام ولم يقل وهو الدوام على قوله  
 ما سبق في الامر لان المراد بالامر همان اللفظ والمراد بالهنا النفسي **فوق** وقيل قضية الدوام  
 طلقا اي قيد بل ان لم يقيد فالقيد من هذا القول وما قبل ان قضية النهي لا تنحصر في الدوام على الاله  
 تتحقق في الاله

تتحقق في الاله ان اقتبها او تنحصر في على الثاني للكرهه بنهي على ان الخبث بمعنى الرذيلة  
 لا بمعنى الحرمان بدليل قوله تعالى ولستم باخذيم لان تقصوا فيه اي تقصوا ونسأحو  
 المطى اعطابكم اي بما تنحرفون من الجيد **فوق** والارشاد الفرق بين الكرهه كما يشار اليه التمثيل  
 بالاله المذكورة نبعلا لامل الحرمان ان المقسمة المطلوب دروها في لارشاد نبوية و  
 في **فوق** وبغير **فوق** والديعا الفرض تعدد ما بردهم التي من المعاني المسي بعضها بالديعا  
 في بعض الاصطلاحات فلا يقال ان هذا بنا في ما تقدم لم من ان لا يشترط في النهي  
 على الاستعمال **فوق** والتقليل اي في الكمية والمقدار والاحتقار اي في الكيفية والقدرة  
**فوق** سبق فلم الذي في اصله وهو البرهان بالقاف **فوق** فقيل لا تدل الصيغة على الطلب  
 الخزي والصحيح انها تدل عليه مع عدم الارادة **فوق** وعن تعدد جمعا تمييز نحو  
 عن المضاف اصله عن جمع متعدد وكذا القول في قول فرقا اصله عن فرق متعدد اي  
 تفرقة **فوق** فهو اي ليس احدهما او نزع **فوق** ليسعلمها جميعا قبل هذا محل الاخذ لان  
 الامر بالنهي نهى عن حده فصيح قوله اخذ من الخبث وفيه نظر ان لا حاجم الى  
 الاخذ من ذلك مع صحح النهي في قوله لا يمسين احدكم في فعل وحلة فانه في قوله  
 النهي عن ليس وحلة فقط ونزعها لكن لما لم يصح بذلك عبر بالاخذ ويومي الى  
 الاخذ فلم ليسعلمها جميعا او يخلمها جميعا **فوق** لسا او نزع تمييز ان عن الظاهر  
 في بعضها وقوله في ذلك اي اللبس والنزع **فوق** فصدق بالنظر اليها اجواب عما يقال  
 ان الزنا والسرية تنهى عن كل منهما على حدته فان النهي عنهما جميعا وحاصل الجواب

١٤٠  
 وتفيد الاله بصرفه عن قضيته قوله تعالى ولا يتصور الخبث منه تنفقون التمثيل به  
 في نظير ما تقدم في الفرق بينه وبين الذنب شأن الصلحة فيه ديمورية وفي الذنب وقبته